



**مركز البيان للدراسات والتخطيط**  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# ارتباط العملة اللبنانية بالدولار لأكثر من عقدين يتعرض لضغوط شديدة

دانا خريش



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2019

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

## ارتباط العملة اللبنانية بالدولار لأكثر من عقدين يتعرض لضغوط شديدة

دانا خريش \*

يدفع الطحان ثمن واردات القمح بالدولار، وتشتري المخازن الدقيق منه بالليرة اللبنانية، غير أن البنوك ترفض استبدال الليرة اللبنانية بالعملة الصعبة التي يحتاجها الطحان لسداد ثمن تجديد الإمدادات، إذ رفض البنك استبدال الأرباح بالليرة اللبنانية بالعملة الصعبة التي يحتاجها لتجديد الإمدادات؛ مما أدى إلى انخفاض مخزونات من القمح بنسبة 30%.

لجأ بوبس إلى الصرافين لإبقاء عمله مستمراً، إلا أن ذلك مكلف جداً؛ فهم يطلبون مزيداً من الليرات مقابل كل دولار من السعر الرسمي المتزايد.

وقال بوبس صاحب شركة مطاحن لبنان الحديثة: «إذا قمت بالبيع للمخازن بالدولار، فإني بذلك أحول المشكلة لهم»، وأضاف: «لا أعرف إذا كان بإمكاننا أن نستمر لهذا الأسبوع. ما المفترض أن أفعله؟».

بعد مرور أكثر من عقدين على ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي، الذي وقرّ مرساة للاستقرار بعد خروج الاقتصاد اللبناني من الحرب الأهلية، ولربما الآن قد جاءت لحظة الحساب.

لقد أعلن البنك المركزي يوم الثلاثاء أنه سيستبدل الليرة اللبنانية بالدولار بسعر الصرف الرسمي عند 1507.5 ليرة مقابل الدولار لتغطية واردات القمح والبنزين والأدوية التي يتم بيعها بالتجزئة على وفق اللوائح الحكومية. وقد ينجح هذا الإجراء في تجنب الاضطرابات الاجتماعية إلى حد ما، بعد أسابيع من الاضرابات والاحتجاجات.

إن الاختلاف يسير، فمثلاً، قال السيد بوبس إنه دفع مؤخراً 1595 ليرة مقابل الدولار لشراء 50.000 دولار في أحد مكاتب الصرافة، وقال كبار المسؤولين -بمن فيهم رئيس الوزراء سعد الحريري- إن الربط بين العملة اللبنانية والدولار هو خط أحمر. إلا أنّ الخلل الآخذ في الاتساع هو ما أثار مخاوف اللبنانيين من أن التراجع الحاد أصبح الآن مسألة وقت فقط. إذ تراجعت احتياطات البنك المركزي حوالي 4 مليارات دولار في العامين الماضيين لتصل إلى حوالي 37 مليار

\* مراسلة بلومبيرغ في بيروت.

دولار في تموز 2019. ومع تراجع الثقة، بدأ الأشخاص الاعتياديون بتحويل مدخراتهم بالدولار إلى الخارج أو إخفاء النقود في منازلهم.

وقالت روز -وهي أرملة تعيش على مدخرات تقاعد زوجها الراحل التي رفضت ذكر اسمها للخصوصية-: «لا يمكنك سوى أن تتأثر بما يقوله الناس وقد فكرت في تحويل أموالي إلى الخارج»، وأضافت: «لكن إذا سحب الجميع أموالهم، ماذا سيحدث؟ ستكون هناك أزمة؟»

### مخاطر عالية

بالنسبة لهذا البلد الصغير الذي يعتمد على الاستيراد والذي يمتد بين خطوط الصدع الجيوسياسية في الشرق الأوسط، نادراً ما كانت المخاطر أكبر منذ قيام الحرب الأهلية التي استمرت 15 عاماً والتي انتهت في عام 1990. وكشف تراجع الودائع المصرفية -الذي يعد المصدر الرئيس للتمويل بالنسبة للحكومة- نقاط الضعف الصارخة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل عجز الحساب الجاري في لبنان إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية هذا العام، والموزمبيق فقط هي التي تعيش حال أسوأ.

وقد حث البنك المركزي مراراً وتكراراً على التزام الهدوء. وأخبر المحافظ رياض سلامة وكالة بلومبيرغ للأخبار الشهر الماضي أن الاحتياطات «كافية» وأن لبنان لا تنوي التخلي عن ارتباط عملتها بالدولار الأمريكي.

لم تؤد هذه الكلمات إلى طمأنة المستثمرين الذين يشعرون بقلق متزايد من أن الانقسامات السياسية في لبنان لا يمكن التغلب عليها، وستفسد أي جهد يبذل لخفض الإنفاق، ورفع الضرائب ومحاربة الفساد، وهي الإجراءات التي يطلبها المانحون الدوليون لإلغاء التعهدات بتقديم 11 مليار دولار والتي تحتاجها لبنان بشدة لإحياء الركود الاقتصادي.

وقالت وكالة «موديز» يوم الثلاثاء إنها ستخضع لبنان للمراجعة لوجود انخفاض محتمل في معدلات تصنيفها للمخاطر السيادية، في الوقت الذي يتراجع فيه البنك المركزي في صرف العملات الأجنبية؛ مما يزعزع استقرار ارتباط العملة اللبنانية بالدولار الأمريكي.

إن المغتربين اللبنانيين شالذين يمثلون دعامة أساسية للاقتصاد- يرسلون مبالغ أقل إلى الوطن. وتقدر مجموعة جولدمان ساكس أن نمو الودائع تراجع في أيار للمرة الأولى منذ عقود.

وقال سامي نادر رئيس معهد ليفانت ومقره بيروت: «إن سياسة ربط العملات هذه قد لا تكون معرضة للخطر الآن ولكنها غير مستدامة؛ بسبب العجز المتزايد في ميزان المدفوعات وتزايد فجوة التمويل الخارجي».

### ضغوط شديدة .. عائدات الدولار اللبناني في ارتفاع مرة أخرى



لم تفقد الحكومة الإحساس بالحاجة الملحة لتحسين الوضع الاقتصادي، ولكن مع وجود نظام سياسي مبني على توازن طائفي هش سيكون من الصعب الوصول إلى القرارات وتنفيذها. ويدعو نائب رئيس الوزراء غسان حاصباني إلى «تحرك فوري». وقال في مقابلة يوم الإثنين: «إن القيام بالأشياء القديمة نفسها دون اتخاذ إجراءات صارمة وتنفيذ الإصلاحات على الفور، ودون اتباع نهج تحويلي في ممارسة الأعمال التجارية، سوف يفرض ضغوطاً أكبر على ارتباط العملة اللبنانية والدولار الأمريكي».

يطالب الكثيرون السلطات باتخاذ إجراءات لتفادي حدوث أزمة اقتصادية؛ إذ أحرق المتظاهرون يوم الأحد الإطارات واغلقوا الطرق في وسط مدينة بيروت في الوقت الذي كانت فيه ردود الفعل العامة قد تصاعدت بسبب تدهور مستويات المعيشة.

وأغلقت محطات الوقود احتجاجاً على ذلك، وتحذر مصانع القمح من النقص من عدم

الحصول على ما يكفي من الدولارات بالسعر الرسمي؛ لأن دفع السعر المتوازي يضغط على هوامشها. وقال أحد مديري محطات الوقود في بيروت: «تخبرني البنوك أنها لا تستطيع أن تقدم سوى 5000 دولار يومياً، ولكن ماذا أفعل ببقية مدفوعاتي؟ أحتاج إلى الدولارات».

احتجز المدعي العام للنياحة المالية الأسبوع الماضي ستة صرافين، وأطلقوا سراحهم بكفالة في وقت لاحق؛ بسبب تجارهم خارج نطاق البنك المركزي، وهي جريمة جنائية في لبنان.

وقال النائب ياسين جابر: «إن المواطنين قلقون وعلينا أن نطمئنهم، ولكننا لم نقم بذلك».

### الدولار شريان الحياة

قال مروان بركات كبير الاقتصاديين في بنك عودة -أكبر بنك في لبنان من حيث الأصول- ما يزال لدى لبنان ما يكفي لإيقاف الانهيار. وقال: إن الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي بلغت 38.7 مليار دولار في منتصف شهر أيلول، أي ما يعادل ثلاثة أرباع المعروض النقدي اللبناني، وتغطي السيولة الإجمالية للبنوك الأجنبية 40% من ودائع عملائها.

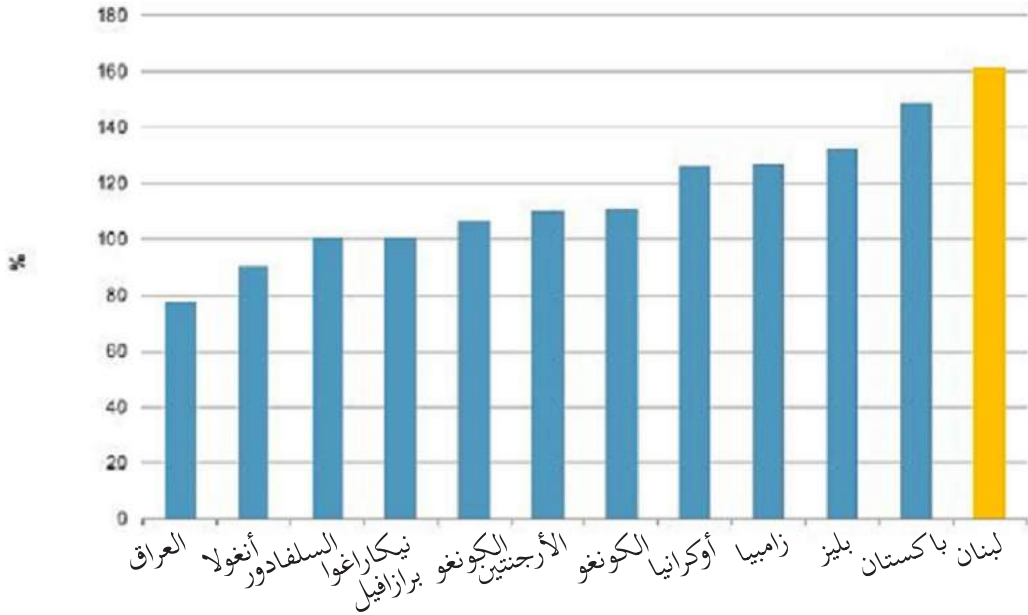
لم تتحقق بعد الوعود بالمساعدة من المملكة العربية السعودية وقطر -دول الخليج العربية المصدرة للطاقة التي ساعدت على سحب لبنان من حافة الهاوية في العقود الماضية- على الرغم من استمرار المحادثات.

يخطط لبنان للاستفادة من أسواق الديون الدولية في تشرين الأول للحصول على ملياري دولار لتمويل احتياجاته لبقية العام بعد أن سدد البنك المركزي أكثر من 3.2 مليار دولار من الديون المستحقة في عام 2019، ومن المقرر أن يدفع 1.5 مليار دولار أخرى هذا العام.

ولكن بموجب تعريف الاحتياطيات القابلة للاستخدام التي تستثني الأصول غير المتاحة بسهولة للأغراض المتعلقة بميزان المدفوعات، فإن لبنان لديه ما يكفي لتغطية حوالي 42% من الديون قصيرة الأجل، على وفق مؤسسة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيفات، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى البالغ 100% الذي يعد الحد الأدنى المقبول عموماً كاشتراطات كفاية.

## احتياجات التمويل الخارجي للبنان هي من بين الأضعف

إجمالي احتياجات التمويل الخارجي / الاحتياطات القابلة للاستخدام فضلاً عن إيصالات الحساب الجاري



تحذر وكالة فيتش للتصنيف الائتماني - التي تصنف لبنان في مستوى زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية - من أن احتياجات التمويل الخارجية الكبيرة للبلاد ستؤدي إلى تآكل احتياطات البنك الإجمالية. وقد لجأ المحافظ رياض سلامة إلى عمليات معقدة بنحو متزايد لضمان إمكانية تمويل الحكومة دون استنفاد الاحتياطي.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها، فإن المخزون يكون في الأساس بالمستوى نفسه الذي بدأ فيه البنك المركزي العمليات التي يطلق عليها «الهندسة المالية»، على وفق ما ذكره محلل فيتش تويي إيليس. «من المشكوك فيه أن يكون هناك مجال أكبر في جذب الدولارات من خلال هذه العمليات».

المصدر:

<https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-10-01/lebanese-peg-that-s-held-up-for-over-two-decades-is-under-siege>